

الدورة الثانية للجنة الاتحاد الإفريقي التقنية المختصة في التنمية الإجتماعية و
العمل و التشغيل

مداخلة السيد الوزير الأول

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف
المرسلين

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي و السعادة،
السادة الحضور،

تنظم هذه الدورة الثانية للجنة الاتحاد الإفريقي التقنية المختصة في التنمية
الإجتماعية و العمل و التشغيل تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يرحب بكم جميعا و يتمنى لأشغالكم كل التوفيق
و النجاح.

فمرحبا بكم في بلدكم الثاني الجزائر

إن التطور المتواصل في هياكل الاتحاد الإفريقي و آليات عمله جعلت من لجنتمكم
المختصة فضاء حوار و تعاون فعال و نشيط في عديد القضايا التي تشغل شعوبنا
كالبطالة و سوق العمل و الحوار الإجتماعي و شروط العمل الكريم و ادماج
المرأة و استغلال الأطفال و الضمان الإجتماعي و أمراض العمل.

كما أن الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة بالغ الأهمية. فالاستثمار في
التشغيل و الضمان الإجتماعي للاستفادة المثلى من العائد الديموغرافي، يوافق
المسعى العام لحكومات القارة الرامي إلى جعل خصائص إفريقيا مصادر قوة و
ليس عوائق للتنمية.

فالأمر يشمل إضافة إلى السكان، الأوضاع الجغرافية و الجيوسياسية و الثقافية.
علينا أن نثق في أنفسنا و نراهن على قدراتنا الذاتية و على رأسها العنصر
البشري.

إن الفوائد المتوقعة من ديناميكية إفريقية في صالح التشغيل و تعميم الضمان
الإجتماعي كثيرة و متنوعة. فتوفير دخل مستقر يسمح بتثبيت السكان و يقلل من

الهجرة و من الأنشطة الاجرامية و الغير شرعية و يخفف من الصراعات كما يزيد في حيوية السوق المحلي و الاقتصاد.

من جهة أخرى يزيد تعميم التغطية الاجتماعية من نجاعة المنظومة الطبية و يسمح بمواجهة الأوبئة و يرفع مستوى التغطية الصحية.

الاستثمار في قطاعات الصحة و التعليم و البنية الأساسية كالنقل و الاتصال سيكون له أيضا أثر طيب على أداء العامل الإفريقي الذي يحتاج كذلك إلى تكوين و تأهيل متواصل يمكنه هو و المؤسسة التي تشغله من التأقلم السريع مع متغيرات الاقتصاد العالمي و ادماج التطور التكنولوجي المستمر.

تبقى نتائج التنمية البشرية في السنوات الماضية حسنة رغم الأزمة الاقتصادية العالمية و الاضطرابات الأمنية في بعض مناطق القارة. لكن طموحنا يجب أن يكون أكبر إذا أردنا رفع التحديات التي تفرضها علينا العولمة و الحفاظ على المنظومات الوطنية الاجتماعية و ترقيتها.

إن القسم الأكبر من المسؤولية في هذه القضايا يقع علينا كأفارقة لكن الدول المتقدمة يجب أن تدرك أن استقرار القارة و تقدمها يخدم السلام و يزيد في الثروة العالمية و يحافظ على التوازن البيئي في الكوكب. لذلك أصبح من الضروري اعداد و تنفيذ برامج مساعدة مستعجلة في مجال التنمية لصالح الدول الإفريقية و في مستوى تمويل يساوي على الأقل ما كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية لسنة 2008.

و على صعيد آخر، يتعين ارساء حوار دائم بين الحكومات و الشركاء الاجتماعيين و أرباب العمل يسمح بتقريب وجهات النظر و تحديد الأولويات و العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المسطرة.

و تعزز بلادي بالإطار الثلاثي الذي يجمع دوريا الحكومة و النقابات و أرباب العمل منذ سنة 1991 و الذي سمح في 2013 من صياغة عقد وطني اقتصادي و اجتماعي من أجل النمو، تم إيداعه لدى المكتب الدولي للعمل، يهدف إلى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية و بناء اقتصاد وطني ناشئ و متنوع خالق للثروة و مناصب العمل المستديمة.

السادة الحضور،

من الواضح أن العمل الذي ينتظرنا كبير جدا و أن العبء الأكبر سيقع على عاتقكم أنتم و الهيئات التي تمثلونها. لذلك أؤكد دعم الحكومة الجزائرية التام لمساعدكم النبيل و تطلعها للاستفادة من نتائج أشغالكم التي نرجوا أن تكون ثرية و عملية.

في النهاية، أتمنى للجميع إقامة طيبة بالجزائر و لأشغال دورتكم كل النجاح.

شكرا على كرم الإصغاء